



בצלם - מרכז המידע הישראלי לזכויות האדם בשטחים (ל.ר.ר.)
בטסילם - מרכז המعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة
B'Tselem – The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories

04/09/2014

15390

إلى حضرة

المقّم رونين هيرش

نائب الشؤون الميدانيّة

بواسطة فاكس:

تحية وبعد،

المبحث: التحقيق في الأحداث التي وقعت أثناء الحرب في غزة: تموز- آب 2014

رسالتك يوم 2014/8/11

طلبت في رسالتك المشار إليها أعلاه أن نزودك بمعلومات تتعلّق بـ "أحداث وقعت أثناء الحملة العسكرية والتي يُشتبه في أنها اقترنت خلافاً للقانون".

بعد مداوات أجرتها منظمة بتسيلم، قرّرت المنظمة عدم تزويدكم بمثل هذه المعلومات وعدم مساعدة النيابة العسكريّة في كلّ ما يخصّ هذه التحقيقات. طبعاً كل المعلومات التي تنشرها بتسيلم في موقعها على الشبكة وفي منشوراتها المختلفة مُتاحة للجميع، ومن ضمن ذلك النيابة العسكريّة، ونحن ندعوكم للاطلاع هناك على المستجّدات الخاصة بالمعلومات التي نملكها.

ينبع موقفنا هذا من تجاربنا التي خُضناها في أعقاب أحداث اقتتال سابقة في قطاع غزة، حيث اتّضح أنّ التحقيقات التي تتولّاها النيابة العسكريّة لا تسمح بإجراء محاسبة ومساءلة للمسؤولين عن انتهاك القانون، ولا تُمكن من الكشف عن الحقيقة.

نحن نعي أنّ المشكلة لا تتعلّق بالنيابة العسكريّة وحدها، بل هي مرتبطة بمصاعب مَبْنُوِيّة في جهاز تطبيق القانون في إسرائيل، الذي يحوي في داخله النيابة العسكريّة وهي جزء منه، في كلّ ما يخصّ التحقيق في الشبهات بانتهاك القانون الإنسانيّ الدوليّ.

ولهذا السبب بالضبط توجّهت بتسيلم ومنظمات حقوق إنسان أخرى إلى المستشار القضائيّ للحكومة فور انتهاء "الحملة العسكريّة الجرف الصامد"، وطالبت بإقامة جهاز تحقيق مستقلّ لفحص الشبهات المتعلقة بانتهاك أحكام القانون الدوليّ

أثناء الحملة. وطالبت المنظمات بعدم اكتفاء جهاز التحقيق بفحص الحوادث العينية بل أن يتطرق أيضاً إلى الأوامر التي تلقاها الجيش وإلى السياسة التي عمل بحسبها. وقد رُفض هذا المطلب حتى بعد توجّه ثانٍ.

برأينا فإنّ جهاز فرض القانون القائم غير قادر على مواجهة الشبهات المتعلقة بأداء الجيش وتصرفاته أثناء الاعتداءات العسكريّة على قطاع غزة، وذلك من خلال ثلاثة أبعاد أساسية:

1. التحقيق مع المستوى السياسيّ والمستوى القياديّ الرفيع في الجيش: فالمستوى القياديّ يبلور السياسة العامة ويمرّرها للجيش، وهو ضالع في اتخاذ قرارات ميدانية والمصادقة عليها. أمّا القرارات الأخرى فيتخذها المستوى القيادي الموازي للنائب العسكري العام أو مسؤول ذو مكانة أرفع. وفي كلتا الحالتين، لا توجد جهة قادرة على التحقيق في ضلوع هذين المستويين في النشاطات غير المشروعة.

2. الدور المزدوج الذي يلعبه النائب العسكري العام: من جهة أولى يوفر النائب العسكري العام استشارة قانونية للجيش قبل الحرب وأثناءها؛ ومن جهة ثانية فإنه المسؤول عن اتخاذ القرار المتعلق بفتح تحقيقات جنائية ضدّ الجنود أم لا. وتخلق هذه الازدواجية تضارب مصالح مبنوياً في الحالات التي صدرت فيها توجيهات وأوامر تثير الاشتباه بانتهاك القانون في أعقاب استشارة وردت من النيابة العسكريّة. وفي مثل هذه الأوضاع، يُطلب من النائب العسكري العام اتخاذ قرار بأثر جرميّ بخصوص إجراء تحقيق جنائيّ ضدّ نفسه وضدّ مرؤوسيه، إذ أنه كان المسؤول عن إصدار التصريح القانونيّ باتخاذ التدابير المشتبه بعدم شرعيّتها.

3. التحقيق بأحداث يُشتبه بأنّ الجنود تصرفوا خلالها لأوامر الجيش: في الغالبية الساحقة من هذه الحالات، تتركز التحقيقات في أداء ومسؤولية المستوى المتدنيّ في الميدان فقط. فيجري في المرحلة الأولى عموماً تحقيق ميدانيّ، ووفقاً لنتائجه يُتخذ قرار بخصوص فتح تحقيق لدى الشرطة العسكريّة المحقّقة أم لا. وفي الحالات المعودة التي يُقرّر فيها فتح تحقيق تُحوّل نتائجه إلى النيابة العسكريّة ويُلقى عليها مهمة اتخاذ قرار بخصوص أيّ الخطوات التي يجب اتخاذها ضدّ الضالعين، هذا إذا أُخذت مثل هذه الخطوات أصلاً. ويؤدّي إجراء استقصاء ميدانيّ قبل تحقيق الشرطة العسكريّة إلى تأخير فتح التحقيق الجنائيّ - أحياناً لشهور طويلة- ويمسّ بمصداقية إفادات الجنود التي تُجبي ضمن التحقيق، إذ أنّ هذه الإفادات سبق وسُجلت علناً في إطار التحقيق. وفي غالبية الحالات لا يستطيع محققو الشرطة العسكريّة الوصول إلى موقع الحدث كما يلاقون صعوبات في جمع الإفادات من الضحايا أو من شهود عيان فلسطينيين. وتستمرّ هذه الإجراءات فترة طويلة جداً من الزمن بحيث تمرّ أحياناً عدّة سنوات منذ وقوع الحادثة إلى حين اتخاذ النيابة العسكريّة قراراً باتخاذ التدابير ضدّ الضالعين أم لا.

وقد واجهت بتسليم هذه المشاكل بعد الحملتين العسكريتين "الرصاص المصبوب" و"عمود السحاب" إذ لم يتطرق أيّ من التحقيقين إلى مستوى السياسة أو مشروعية الأوامر التي صدرت للجنود. وعلى المستوى العينيّ الخصوصي، فإنّ غالبية الاستقصاءات الميدانية والتحقيقات التي فُتحت تطرقت إلى حالات معينة وإلى مسؤولية جنود أفراد، وقررت النيابة العسكريّة في غالبيتها الساحقة أنّ الجنود تصرفوا وفقاً للقانون.

قُتل في حملة "الرصاص المصبوب" ما لا يقلّ عن 759 فلسطينياً لم يشاركوا في الاقتتال، وزاد عدد الجرحى عن 5,300 جريح، وشُردّ نحو 20,000 شخص وظلوا بلا مأوى.

وفقاً للمعلومات التي نشرتها النيابة العسكريّة، فإنها فحصت أكثر من 400 حادثة، أدت إلى فتح ما لا يقلّ عن 52 تحقيقاً لدى الشرطة العسكريّة المحقّقة. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى بتسليم، ثمة ما لا يقلّ عن حالة واحدة قُتل فيها خمسة

أفراد من عائلة واحدة- لم يُتخذ قرار بشأن فتح تحقيق بخصوصها لدى الشرطة العسكرية المحققة. وذلك بعد مرور أكثر من خمس سنوات على الحادثة. وقد انتهت ثلاثة تحقيقات لا غير بتقديم لوائح اتهام، صدر أسمى حكم فيها (7.5) شهر من السجن الفعليّ) على جنديّ جراء سرقة بطاقة ائتمان.

قُتل أثناء حملة "عمود السحاب" 167 فلسطينياً، 87 منهم على الأقل لم يشاركوا في الاقتتال. أعلنت النيابة العسكرية أنّ قائد الأركان عين مع انتهاء العملية لجنة عسكرية داخلية، برئاسة اللواء نوعم تيبون، لتتحقق في الأحداث التي جرت أثناء الحملة. فحصت اللجنة أكثر من 80 حادثة أثارت شبهات بشأن انتهاك القانون، ونُقلت نتائج اللجنة إلى المدعي العسكري العام كي يبتّ في مسألة فتح تحقيق جنائيّ أم لا. وحتى نيسان 2013 قام المدعي العسكريّ بفحص نحو 65 حادثة، ولم يجد مبرراً لفتح تحقيق جنائيّ في أيّ واحدة منها.

كان المسّ اللاحق بالمدنيّين أثناء "حملة الجرف الصامد" هائلاً: فبحسب المعلّومات الأولية التي جمعتها بتسليم كان زهاء 40% من الفلسطينيين الذين قُتلوا أثناء الاقتتال من القاصرين والنساء ومن هم فوق سن الستين. وهدمت أثناء الاقتتال آلاف البيوت واقتلعت مئات آلاف الأشخاص من بيوتهم، وليس من المؤكد عودتهم إليها. نشأ هذا الواقع من ضمن سائر الأسباب كنتيجة مباشرة للتعليمات التي صدرت للجيش، وقسم منها على الأقل يثير اشتباهاً كبيراً بأنها غير قانونية: على سبيل المثال التعليمات المتعلقة بقصف بيوت ناشطي حماس والتنظيمات الأخرى وكأنها أهداف عسكرية شرعية؛ وكذا الأمر بما يخصّ التطرّق إلى مناطق واسعة تلقى فيها السكّان تحذيرات غير فعّالة بترك بيوتهم وكأنها مناطق "معقّمة" يمكن قصفها وكأنها أهداف عسكرية شرعية؛ وكذا الأمر بخصوص العدد الكبير للحالات التي قُتل فيها عدد كبير من المدنيّين في كلّ حادثة، أكثر ممّا حصل في كلّ حالات الاقتتال سابقاً، سواءً من ناحية عدد المصابين والقتلى في كلّ حادثة أم من ناحية تراكم الحالات والأحداث.

بما أنه لم يجر أيّ تغيير حقيقيّ على جهاز تطبيق القانون في إسرائيل –والنيابة العسكرية هي جزء منه- فلا يبدو لنا أنه سيتمّ التحقيق في هذه الشبهات ولا توجد أيّة نية للتحقيق في مشروعية الأوامر والتعليمات التي صدرت للجيش ومسؤولية المستوى السياسيّ والمستوى القياديّ العسكريّ الرفيع. تعتقد بتسليم أنّ لا مبرر للتركّز فقط بالتحقيق في حالات عينية وفي مسلكيات مختلفة للجنود على الأرض، ناهيك بأننا نجد صعوبة في الإيمان بقدرة النيابة العسكرية على إدارة تحقيق ناجح. فمن المتوقع في هذه المرة أيضاً أن يقوم الجيش –هو وحده- بالتحقيق في أدائه وتصرفاته أثناء الأحداث الحربية. وفي هذه المرة أيضاً ستجرى التحقيقات من دون أيّ نقد خارجيّ.

إننا سنكون على استعداد طبعاً لمساعدة أيّ جهاز تحقيق مستقلّ وجديّ وموضوعيّ لفحص الشبهات بانتهاك القانون الإنسانيّ الدوليّ أثناء "الجرف الصامد". ولكن ما دام جهاز تطبيق القانون القائم على حاله فإنّ موقفنا سيظلّ على حاله، كما فصلنا أعلاه.

مع فائق الاحترام،

حجاي إعاد،

مدير عام بتسليم